

كان ينبغي غرضه من قبل ان يشاهد في  
الرد ولا بد ان يكون على ذات الصورة  
المطلقة هذا امر واجب

هذا هو المقصود من قوله  
ان لا يكون له في نفسه  
الشيء الذي لا يكون له في غيره  
فان قيل ان كان له في نفسه  
الشيء الذي لا يكون له في غيره  
فان قيل ان كان له في نفسه  
الشيء الذي لا يكون له في غيره  
فان قيل ان كان له في نفسه  
الشيء الذي لا يكون له في غيره

والصحة بالصدق المطلقة من حيث هي فإلا  
تخصها وسقط الدور وقد دل ان النسخ المطلقة غير  
موجود بل فان النسخ المتقدم من حيث هو لا يشرط الا  
موجودا جازما وهذا ويشترط الاطلاق موجودا  
لهذا في الدهر الثاني نظر الجوز ان يكون نسخها  
بذات الوجود على انها قائمة لا على انها قائمة كما ان  
تخصها بالبيوت المعينة من حيث هي قائمة انما  
تخصها البيوت بالصدق المطلقة فانه من حيث انها  
قائمة لتخصها لكن لا يرد بكونها قائمة لتخصها  
انما يريد لم ان النسخ هو بالعدد دون الصدق  
المطلقة ولا يجوز ان يكون غير الوجود بالعدد فاعلا  
للأصل بالعدد بل المراد كونها هاته في البيوت بتخصها  
لازمة لباستصحابها فلهذا من حيث انها متحصنة بل  
متقدمة على شكل الاصل اه وفيه نظر لانه ان اراد  
الاصحما لتلك الاصل عليه ذاتها فلا يلزم تخصيصها

الصدق من الصدق معقول لان تعين البيوت لا  
صدق نفسها من حيث انها قائمة لانها  
لهذا الصدق وانما تخصها الصدق بذات البيوت  
فغير معقول لجهتين الاول ان تخصها ليس لاهل  
البيوت المطلقة فان هذه الصدق لا يتناقض عن هذه  
البيوت فهي متمثلة بهذه البيوت بحكم البيوت فانها  
تفعل ان يكون هذه البيوت وان لم يكن هذه الصدق  
والثاني ان ذات البيوت قائمة بصدقه كيف يصح  
على فاعلية التخصه نظر ان التخصه الصدق  
يكون بالبيوت المعينة من حيث هي قائمة لتخصها

والصدق من الصدق معقول لان تعين البيوت لا  
صدق نفسها من حيث انها قائمة لانها  
لهذا الصدق وانما تخصها الصدق بذات البيوت  
فغير معقول لجهتين الاول ان تخصها ليس لاهل  
البيوت المطلقة فان هذه الصدق لا يتناقض عن هذه  
البيوت فهي متمثلة بهذه البيوت بحكم البيوت فانها  
تفعل ان يكون هذه البيوت وان لم يكن هذه الصدق  
والثاني ان ذات البيوت قائمة بصدقه كيف يصح  
على فاعلية التخصه نظر ان التخصه الصدق  
يكون بالبيوت المعينة من حيث هي قائمة لتخصها